ملاحظات موجزة حول ندوة:

إطلاق مبادرة المركز" دليلك للاستثمار الصناعي في مصر
و
إعلان نتائج تقرير التنافسية العالمية لعام 2018 في مصر

الأربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٨، فندق فيرمونت نايل سيتي
من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً

المشاركون:

- **الدكتورة/** جيهان صالح، المستشار الاقتصادي لمعالى رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي نيابة عنه
- **الدكتور/** أحمد كمالي، نائب وزير التخطيط، نيابة عن الدكتورة هالة السعيد
- **الدكتور/** سيف الله فهمي، رئيس مجلس الوطني المصري للتنافسية
- **الدكتور/** حسام بدراوي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية
- **السيد /** هاني توفيق، الرئيس السابق للجمعيتين المصرية والعربية للاستثمار المباشر
- **الدكتور/** أحمد فكرى عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي للشركة المصرية الألمانية للسيارات (أجا)
- **الدكتورة /** عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس الجلسة:

- **السيد /** عمر مهنا، رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين:

- نظرا لأهمية تجميع وتوصيل المعلومات التي يتحقق من خلالها ردود أفعال سريعة فى عملية التنمية جاء اهتمام المركز بسد الفجوة المعلوماتية بإصدار دليل الاستثمار فى القطاع الصناعي.
- يتضمن "دليلك للاستثمار الصناعي" معلومات أساسية عن أقاليم ومحافظات مصر، تشمل الوجهين البحرى والقبلي، والمحافظات الحضرية والحدودية، بما في ذلك خرائط تفصيلية للمحافظات تتضمن أسعار المرافق والطاقة، والقوانين الحاكمة للاستثمار، والحوافز الاستثمارية، والهيكل الضريبى، والنظام الجمركي، والاتفاقيات التجارية، والخطوات الإجرائية اللازمة لأي مشروع، وهي المعلومات الرئيسية التي يحتاج إليها المستثمرون وغالبا ما لا يجدونها مجمعة في مكان واحد. قد تم إهداء المبادرة إلى السيد رئيس الوزراء مساهمة من المركز فى جهوده لتحقيق التنمية، كما وعد المركز بترجمة الدليل إلى الإنجليزية والفرنسية والألمانية والصينية.
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي خلال المرحلة المقبلة، وقد أدى عدم الاهتمام بالصناعة خلال الفترات السابقة إلى استفادة الصادرات من تعويم الجنيه بصورة محدودة حيث ارتفعت بحوالي ١٧% فقط.
- حققت مصر تحسنا طفيفا بالمؤشر بنسبة ٠,٤ درجة لتأتي في المركز ٩٤ من إجمالى ١٤٠ دولة، مقابل المركز ٩٤ من إجمالى ١٣٥ دولة عام ٢٠١٧ (بعد إعادة حساب بيانات ٢٠١٧ بالمنهجية الجديدة). ولا يعد ذلك تحسنا في وضع مصر لأن وضعنا لم يتغير مقارنة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- أصبح مؤشر التنافسية العالمية ٤,٠ يعتمد على **البيانات الإحصائية** بشكل أكبر من استطلاعات الرأى، وتم **استحداث ركائز جديدة وإعادة ترتيب وتنظيم الركائز**، كما تم إعادة حساب بيانات عام ٢٠١٧ بالمنهجية الجديدة للمقارنة. ومن أهم الركائز المستحدثة فى المؤشر الجديد ركيزة اعتماد **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظام المالى، وديناميكية الأعمال**.

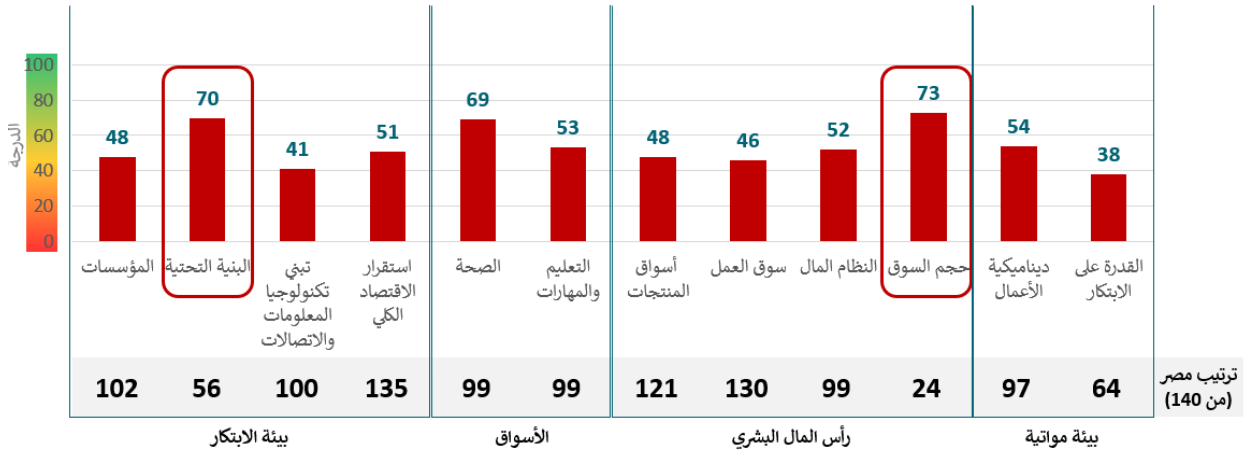

- إن حجم السوق المصري يمثل فرص هائلة للنمو، ولكن هناك حاجة لتحسين كفاءة سلسلة الإمداد للاستفادة من البنية التحتية.
- تراجع مصر في المؤشر الفرعي لديناميكية الديون والذي أظهرت نتائج التقرير تحقيق مصر فيه درجة ٣٧,٧ من مائة.
- يعد عجز الموازنة أداة مالية يتحقق من خلالها تمويل يستهدف أهداف تنموية محددة، ولكن تحول تخفيض هذا العجز إلى هدف في حد ذاته أمر يدعو للقلق.
- انخفض عجز الموازنة بسبب تخفيض الدعم، ولكن لابد من تخفيض نفقات الحكومة من خلال **الإصلاح المؤسسي**.
- ضرورة تنفيذ الخطوات اللازمة لتحسين ترتيب مصر في تقرير التنافسية.
- تعد الزيادة السكانية من المعوقات الهامة لعملية التنمية، وهو ما يتطلب ضرورة السيطرة عليها.
- ضرورة تحديد العقبات التي واجهتها القطاعات المختلفة لإزالتها مع التأكيد على دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.
- ضرورة الاهتمام بالسياحة كأحد أهم القطاعات القائدة للنمو والتى لا تحتاج لإنفاق الكثير من الأموال فى البنية التحتية حتى تنطلق.
- أهمية الاقتداء بالمغرب التي أخذت خطوات جادة فى تحسين مؤشراتها، حيث تمكنت من رفع ترتيبها بواقع ٢٠ مركزا فى ٣ سنوات من خلال تكوين لجنة وزارية ممكنة كانت مهمتها تحقيق قفزة فى ترتيب المغرب بتقرير التنافسية بسبب الإصلاحات الحقيقية منها الإصلاح المؤسسي.
- تراجع ترتيب مصر فى ركائز الصحة والتعليم والتنمية البشرية أمر يدعو لضرورة العمل على تحسين هذه القطاعات، فمن الخطأ النظر إلى قانون التأمين الصحى الجديد على أنه سيؤدى لتحسين الخدمة الصحية المقدمة، لأنه يضمن فقط استدامة تمويل الرعاية الصحية وليس جودة الخدمة.
- لا ترقى الجهود المبذولة في التعليم، رغم أهميتها، إلى استراتيجية متكاملة مكتوبة وموثقة لتطوير التعليم، على غرار الاستراتيجية التى عكف على إعدادها حوالي ٧٠ خبيرا لتطوير التعليم حتى ٢٠٣٠، وهى استراتيجية تحقق أهداف واضحة هي الإتاحة والجودة والعدالة والحوكمة لوزارات التعليم، والتفكير بطريقة رقمية، وبناء الشخصية السوية من خلال معايشة التلاميذ داخل المدرسة.
- اهميه استكمال الاصلاح الحقيقي للاقتصاد بما فيه الاصلاح المؤسسي حيث يكمن كل الاداء الضعيف في ركائز التنافسية.